وجوب التحقيق في قتل الجيش الإسرائيلي لمحتجي النكبة

16أيار/مايو 2011

دعت منظمة العفو الدولية اليوم الحكومة الإسرائيلية إلى فتح تحقيق شامل ومحايد ومستقل في استخدام الجيش الإسرائيلي القوة المفرطة ضد المتظاهرين الفلسطينيين والعرب، وذلك بعد مقتل ما لا يقل عن 12 شخصا وجرح مئات آخرين عند حدود إسرائيل مع لبنان وسورية، وكذلك في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وكان اللاجئون الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة والدول المجاورة قد نظموا مسيرات ضخمة عند الحدود ونقاط التفتيش الإسرائيلية لإحياء يوم النكبة–وهو مناسبة سنوية لتذكر النكبة، وهو مصطلح يستخدمه الفلسطينيون لوصف التهجير والطرد الذي رافق خلق دولة إسرائيل في عام 1948 عندما تحول مئات الآلاف إلى لاجئين– وللمطالبة بتطبيق حق العودة.

.

وكانت الحكومة والجيش الإسرائيليان قد وصفا الاحتجاجات بـ"أعمال شغب" وبمحاولات لـ"التسلل" إلى داخل إسرائيل بشكل غير قانوني، وفي بضع احتجاجات قام المتظاهرون بقذف الحجارة نحو القوات الإسرائيلية. وحسب قوات الدفاع الإسرائيلي (الجيش الإسرائيلي) أصيب ثلاثة عشر جندياً وثلاثة مدنيين إسرائيليين بجروح طفيفة بالحجارة، وحاول المحتجون خرق السياج الحدودي عند الحدود اللبنانية والسورية. ولم يزعم المسؤولون الإسرائيليون أن أيّاً من المتظاهرين أطلق النار على القوات الإسرائيلية.

وقد رد الجيش الإسرائيلي بإطلاق الرصاص الحي، والرصاص المعدني المغلف بالمطاط، وقذائف المدفعية وقنابل الغاز المسيل

للدموع ضد المحتجين. إن منظمة العفو الدولية تشعر بقلق بالغ من الأنباء التي أفادت أن الجيش الإسرائيلي استعمل القوة المفرطة، ما أدى إلى مقتل أشخاص والتسبب في حالات عجز دائم عند آخرين لم يكونوا يشكلون تهديداً لحياة الجنود أو للآخرين.

ففي لبنان سار آلاف اللاجئين الفلسطينيين والناشطين اللبنانيين باتجاه الحدود الإسرائيلية عند مارون الراس. وذكر بيان للجيش الإسرائيلي أن 10 أشخاص قتلوا وأصيب ما لا يقل عن 112 آخرين بجروح، بعضهم إصابته بالغة ، على يد القوات الإسرائيلية. وقد اعترف الجيش الإسرائيلي بأن قواته أطلقت النار باتجاه المتظاهرين، لكنه زعم أيضاً أن قوات الجيش اللبناني أطلقت بدورها النار نحو المتظاهرين وكانت مسؤولة عن بعض الإصابات. وقد أكدت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل)، والتي تقوم بتسيير دوريات مراقبة على الحدود بين إسرائيل ولبنان، أكدت استعمال الرصاص الحي في مارون الراس.

وحسبما يقال فقد قامت السلطات الإسرائيلية بمنع المواطنين الفلسطينيين من الوصول إلى الجانب الإسرائيلي من الحدود مع لبنان في إطار مسيرة تضامنية مخطط لها. وقد أعرب الكنيست الإسرائيلي (البرلمان) عن استنكاره المتزايد من الأحداث المقامة لإحياء ذكرى النكبة وذلك بالمصادقة على قانون ميزانية المؤسسات (التعديل رقم 40) 5771- في 22 آذار/مارس 2011. ويسمح هذا القانون لوزير المالية بتقليص الإنفاق الحكومي على المؤسسات التي تنظم أي أنشطة "تحيي ذكرى عيد استقلال إسرائيل أو يوم تأسيس الدولة باعتباره يوم حزن." وليس هذا القانون إلا مثالاً على القوانين التي تمت المصادقة عليها أو بانتظار المصادقة عليها في الكنيست والتي تشكل مجتمعةً اعتداءً كبيراً على حرية التعبير في إسرائيل. وتشعر منظمة العفو الدولية بقلق بشكل خاص من استهداف القانون المؤسساتِ التي تخدم الأقلية الفلسطينية العربية في إسرائيل وتهديده حقوق المواطنين في المحافظة على تاريخهم وثقافتهم.

وقد نجح المحتجون الفلسطينيون والدروز في الجزء الذي تديره سورية من الجولان في خرق الحدود التي تراقبها الأمم المتحدة وفي الدخول إلى بلدة مجدل شمس في الجانب الذي تحتله إسرائيل. وقد أطلقت القوات الإسرائيلية النار فقتلت اثنين من المتظاهرين وجرحت أكثر من 20 آخرين بعضهم إصابته حرجة. و أغلق الجيش والشرطة الإسرائيليان البلدة وأجريا حملة تفتيش من منزل إلى منزل بحثا عن "المتسللين" الذين أجبروا على العودة إلى سورية.

أما في الضفة الغربية فقد تظاهر زهاء ألف فلسطيني قرب معبر قلندية الفاصل بين رام الله والقدس الشرقية المحتلة. وقيل إن بعض المتظاهرين قذفوا الحجارة نحو القوات الإسرائيلية وحاولوا مهاجمة أجزاء من الجدار/السياج قرب المعبر. وقد ردت القوات الإسرائيلية بإطلاق الرصاص المعدني المغلف بالمطاط وقنابل الغاز المسيل للدموع والقنابل الصوتية على المتظاهرين، وهناك تقارير أيضا تفيد أن القوات الإسرائيلية استعملت الرصاص الحي. وقد أصيب العشرات بجروح بعضهم إصابته بالغة، حيث قال رجال الإسعاف إن غالبية الجرحى أصيبوا في الأجزاء العليا من أجسامهم. وقد عالجت فرق الإسعاف الفلسطينية أكثر من مائة شخص أصيبوا بحالات اختناق جراء استنشاق الغاز المسيل للدموع حيث قيل إن ما لا يقل عن 20 منهم أصيبوا بحالات شلل. كما اعتقلت القوات الإسرائيلية أكثر من ستة أشخاص بينهم شخص قيل إنه جرح جرحاً بالغا بعد أن أصابته رصاصة مغلفة بالمطاط في رأسه.

وخرجت مظاهرات أصغر في أنحاء الضفة الغربية وواجهتها القوات الإسرائيلية بصورة مماثلة في بعض الحالات. كما اعتقلت القوات الإسرائيلية عشرات من الناس في القدس الشرقية منذ 13 أيار/مايو 2011، في أعقاب مصادمات وقعت مساء يوم الجمعة في سلوان والعيسوية والمدينة القديمة. وقد أصيب ميلاد سعيد عياش البالغ من العمر سبعة عشر عاماً برصاصة في البطن قيل إن الذي أطلقها حارس أمن خاص في مستوطنة بيت يوناتان في سلوان، ومات على إثرها متأثرا بجروحه. وقد قدم والده شهادته أمام المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان حيث قال إن ابنه كان يسير في الطريق عندما أطلقت عليه النار وإن المنطقة حوله كانت هادئة حينها.

وفي قطاع غزة سار المئات من الفلسطينيين من بلدة بيت حانون شمالي القطاع باتجاه الحدود الإسرائيلية ومعبر إيريتز الحدودي والذي أغلق تماماً في وجه الفلسطينيين منذ شهر حزيران/يونيو عام 2007 باستثناء الحالات الطبية الطارئة التي تُمنح تراخيص دخول إسرائيلية. وقد أطلقت القوات الإسرائيلية قذائف المدفعية والذخيرة الحية وقنابل الغاز والقنابل الصوتية نحو المتظاهرين. وأفاد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بأن أكثر من 100 مدني أصيبوا بجروح بينهم 31 طفلا وثلاث نساء وثلاثة صحفيين، بعضهم كانت إصابته بالغة. كما أطلقت القوات الإسرائيلية النار على مظاهرة قرب قرية عَبَسان إلى الشرق من خان يونس في وسط قطاع غزة، ما أسفر عن إصابات إضافية. وأخيراً وفي حادث منفصل قتل خميس صلاح مصلح حبيب الذي كان يبلغ 17 عاما بقذيفة مدفعية في المنطقة العازلة قرب معبر ناحال عوز شرقي مدينة غزة.